



”المؤسسات الصغيرة .. دورها في الاقتصاد الفلسطيني
واثر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة عليها“

إعداد

الابحاث والدراسات

احمد أبو بكر

الامانة العامة

علي مهنا

سبتمبر 2001

Jerusalem
Al-Rashid St.
Tel.: 02-6280727
Fax: 02-6280644

Ramallah
Post Office St.
Tel.: 02-2980535
Fax: 02-2955434

P.O.Box 54107 Jerusalem
E-Mail: fpccia@palnet.com
Web-site: www.pal-chambers.com



شكر وتقدير

يتوجه اتحاد الغرف التجارية بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية ممثلاً بالأخت لمى نصر والى مكتب منظمة العمل الدولية في القدس ممثلاً بالأخ خالد دودين على تمويل هذه الدراسة ضمن المشروع الطارئ لدعم منظمات أصحاب العمل والى كل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة، ونخص بالذكر السادة رؤساء وأعضاء مجالس كافة الغرف التجارية الفلسطينية، ومديري وموظفي الغرف التجارية في كافة محافظات الوطن. ولا ننسى أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى كافة الشركات التي أبدت تعاونها معنا من خلال تعبئة الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة.

كما أخص بالشكر الطاقم الفني الذي اشرف على هذه الدراسة والذي يضم كلا من:

السيد علي مهنا - الأمين العام المساعد للاتحاد

السيد احمد أبو بكر- وحدة الدراسات والأبحاث

رئيس الاتحاد

احمد هاشم الزغير

جدول المحتويات

المؤسسات الصغيرة.. دورها في الاقتصاد الفلسطيني واثـر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة عليها

المحتويات

تقديم

– المقدمة

– ملخص تنفيذي

الصفحة

15	الجزء الاول		-1
16	الفصل الاول: المؤسسات الصغيرة في الاقتصاديات المختلفة	0.1	
16	المؤسسات الصغيرة واقتصاديات الحجم الكبير	1-1	
18	المؤسسات الصغيرة.. الاهتمام بها ظهوره وأسبابه	2-1	
26	المؤسسات الصغيرة.. تعريفها وخصائصها اختلاف التعاريف باختلاف المعايير	3-1	
29	أهمية المؤسسات الصغيرة في الاقتصاديات المختلفة	4-1	
32	دور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاديات المختلفة من حيث التوظيف	5-1	
35	الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني	0.2	
35	نبذة تاريخية	1-2	
	خصائص المؤسسات الفلسطينية	2-2	
	صغر حجم المؤسسة	1-2-2	
	رأس المال والعمل	2-2-2	
	ارتفاع عدد العاملين من دون اجر	3-2-2	
	المشاكل والعوائق التي تواجه المؤسسات لفلسطينية الصغيرة والمتوسطة	3-2	
	الجزء الثاني		-2
	: اثر العقوبات والإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية الأخيرة		
	على المؤسسات الفلسطينية الصغيرة		
	عدد المؤسسات حسب فئات حجم العمالة	1-1	
	متوسط عدد العاملين في الاقتصاد المحلي	2-1	
	قطاع الصناعة	1-2-1	

قطاع الخدمات	2-2-1	
قطاع التجارة	3-2-1	
قطاع الزراعة	4-2-1	
قطاع المقاولات	5-2-1	
عدد ساعات العمل		3-1
قطاع الصناعة	1-3-1	
قطاع الخدمات	2-3-1	
قطاع التجارة	3-3-1	
قطاع الزراعة	4-3-1	
قطاع المقاولات	5-3-1	
الطاقة الإنتاجية المستغلة		4-1
قطاع الصناعة	1-4-1	
قطاع المقاولات	2-4-1	
الجزء الثالث		-3
الاستنتاجات الرئيسية		1-1
التوصيات		2-1
الملاحق الإحصائية		3-1
الجداول الإحصائية	1-3-1	
قائمة المراجع	2-3-1	

المؤسسات الصغيرة الفلسطينية.. أهميتها واثـر العقوبات

الاقتصادية الإسرائيلية عليها

تقديم

ضمن سلسلة تقارير الراصد الاقتصادي لاداء القطاع الخاص الفلسطيني الربع سنوية، تم إجراء مسح عيني شمل 934 شركة موزعة على مختلف المحافظات والقطاعات الاقتصادية لثلاث دراسات ربع سنوية. ركزت الدراسة الأولى التي جاءت بعنوان " تبعية الاقتصاد الفلسطيني واثـر العقوبات الإسرائيلية عليه" على تشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني وتشابكه مع الاقتصاد الإسرائيلي وتبعيته له من ناحية، ومن ناحية أخرى قياس عمق اثـر العقوبات الإسرائيلية على أداء القطاع الخاص الفلسطيني بمقارنة أداء شركاته في فترات الإغلاق بما قبل الإغلاق وربط عمق هذه التأثيرات بعلاقة التشابك والتبعية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي.

فيما ركزت الدراسة الثانية التي جاءت بعنوان " القطاع الخاص الفلسطيني بين سندان التبعية ومطرقة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية " على رصد التغيرات سلبا أو إيجابا بمقارنة الربع الأول من عام 2001 بالربع الأخير من عام 2000 ومقارنة فترة الربعين معا بما قبل الإغلاق (انتفاضة الأقصى)، وتناولت إلى جانب ذلك في جزئها الثاني اثـر انعكاسات تلك العقوبات على المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص تحديدا الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية من حيث مستويات الدخل والأنشطة والخدمات التي تقدمها. أما في جزئها الثالث فقد تناولت اثـر تلك العقوبات على سوق فلسطين للأوراق المالية.

وجاءت الدراسة الثالثة بعنوان " التجارة الخارجية والسياسات الإسرائيلية واثـر العقوبات الإسرائيلية الأخيرة عليها"، تناولت الدراسة في جزئها الأول تحليل واقع التجارة الخارجية الفلسطيني وأهميتها ودورها في الاقتصاد الفلسطيني، أما في جزئها الثاني فقد تناولت اثـر السياسات الاقتصادية الإسرائيلية على التجارة الخارجية ودورها في الاقتصاد الفلسطيني وكذلك اثـر العقوبات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة على حركتي الاستيراد والتصدير الفلسطينييتين في ظل السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود. وقد اقتصر عينـة المسح في هذه الدراسة على الشركات المصدرة

والأخرى القادرة على التصدير في قطاعي الصناعة والزراعة والشركات العاملة بالاستيراد والأخرى التي تمتلك وكالات تجارية.

أما الدراسة الرابعة "الحالية" فهي بعنوان "المؤسسات الصغيرة.. دورها في الاقتصاد الفلسطيني واثـر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة عليها"، على أن هذه الدراسات ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لرصد ومتابعة وتوثيق التطورات الاقتصادية والتشخيص الدقيق للمشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص وقياس مدى تأثير السياسات والعقوبات الإسرائيلية على أداء القطاع الخاص، بهدف التأسيس لحوار وطني بين القطاعين العام والخاص يستند إلى حقائق وأرقام مستمدة من ارض الواقع في محاولة لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها القطاع الخاص ورسم سياسة واضحة لتعزيز دورها.

مقدمة

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام دولي متزايد بعد الدور الذي لعبته هذه المشروعات في إعادة بناء اقتصاديات الدول التي هزمت في الحرب العالمية الثانية خاصة في اليابان، وقد بدأ هذا الاهتمام جليا وواضحا في الثلث الأخير من القرن العشرين، حيث بدأت الشركات الكبيرة تفقد العديد من فرص العمل. ونتيجة للابتكارات والاختراعات التي حققتها المشروعات

الصغيرة بدأ هناك شبه إجماع حول أهمية هذه المؤسسات ودورها في الاقتصاديات المختلفة وتوفيرها حلولاً لمشاكل اقتصادية متعددة.

وتمثل المؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملاً نسبة 98.81% من إجمالي الشركات المسجلة العاملة في الاقتصاد المحلي الفلسطيني للعام 1999، عدد المؤسسات التي توظف من 10-19 عاملاً 1752 مؤسسة أي بنسبة 2.35%، 681 مؤسسة توظف من 20-49 عاملاً تمثل نسبة 0.92%، 124 مؤسسة توظف من 50-99 عاملاً تمثل نسبة 0.17%، ولا يتجاوز عدد الشركات التي توظف مئة عامل فأكثر 62 شركة فلسطينية وتمثل نسبة 0.08%¹.

أما عدد المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من 25 عاملاً فبلغ 14615 مؤسسة للعام 1999 ما نسبته 98% من مجموع المؤسسات الصناعية، وتساهم هذه المؤسسات بنسبة 66.6% من الإنتاج الصناعي و 64% من مجموع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي²

ويعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من 25 عاملاً ما مجموعه 286366 عاملاً للعام 1999 أي ما نسبته 61.3% من مجموع الأيدي العاملة في الاقتصاد المحلي وما نسبته 89.2% من مجموع العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني، ويشمل ذلك العاملين في قطاعي البناء والتشييد في الشركات المصنفة والعاملين في القطاع الزراعي للعام 1999³. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في الاقتصاد الفلسطيني بحيث تساهم المؤسسات التي توظف أقل من 25 عاملاً باستثناء المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بنسبة 24.06% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999⁴.

أهمية الدراسة وأهدافها

1	2000 -
2	(2001) -
3	(2001) -
4	(2001) -

تنبع أهمية الدراسة من معالجتها لقطاع هام في الاقتصاد الفلسطيني وهو قطاع المؤسسات الصغيرة، الذي له دوره الهام ليس في الاقتصاد الفلسطيني فحسب بل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التشغيل وتخفيض نسبة البطالة، والحد من جيوب الفقر في ظل غياب التشريعات التي تكفل له مناخاً ملائماً للعمل وغياب المحفزات ووجود ثقافة (Business Culture) تحابي المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة.

وتهدف الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني وفي التنمية الاجتماعية الاقتصادية Socio-Economic Development من ناحية، وإلى قياس آثار العقوبات الإسرائيلية على قطاع المؤسسات الصغيرة من ناحية أخرى، وذلك بهدف العمل على رسم سياسات تساعد على توفير مناخ ملائم لنمو هذه المؤسسات.

المنهجية والبيئة البحث

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين، الجزء الأول يتناول التعريفات للمؤسسات الصغيرة والدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاديات المختلفة لاسيما الصناعية منها والاهتمام الذي حظيت به هذه المؤسسات، وذلك بغرض لفت الاهتمام إلى المؤسسات الصغيرة في فلسطين بالاستفادة من تجارب تلك الدول.

فيما يتناول الجزء الثاني بالبحث والتحليل اثر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية على المؤسسات الصغيرة وعمق اثر هذه العقوبات على تلك المؤسسات موزعة حسب فئات حجم العمالة وتحديد فئات المؤسسات الأكثر تضرراً في القطاعات المختلفة.

ومن اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم استخدام مصادر أولية وثانوية، وتتمثل المصادر الأولية للبيانات في إجراء مسح عيني من خلال الغرف التجارية المنتشرة في محافظات الوطن في الفترة من يونيو حتى نهاية أغسطس عام 2001، وقد جرى اختيار عينة عشوائية مع مراعاة: أ - التغطية الجغرافية، حيث شملت جميع مناطق الغرف التجارية الاثنتي عشرة. ب- التغطية القطاعية حيث غطت قطاعات الصناعة، التجارة، الخدمات، الزراعة والبناء والتشييد. ج- التغطية من حيث حجم المؤسسات، الصغيرة جداً، الصغيرة، المتوسطة والكبيرة بصرف النظر عن تاريخ تأسيسها.

تمت مراجعة الاستبانات وتدقيقها من قبل الغرف والاتحاد كل على حدة واعادة تبويبها حسب فئات حجم العمل والقطاعات وفق ما هو مبين في الجدول ادناه وذلك بعد استبعاد الاستثمارات غير المكتملة.

الجدول: عينة المسح موزعة قطاعيا حسب فئات حجم العمالة :

المجموع	+50	50-26	25-10	9-5	4-0	القطاع الرئيسي
194	22	43	74	35	20	صناعة
86	1	3	14	26	42	تجارة
66	11	10	12	17	16	خدمات
24	4	4	7	4	5	زراعة
24	7	3	9	2	3	الإنشاء
394	45	63	116	84	86	المجموع الكلي

وقد تم ربط العديد من العناصر والمتغيرات في عملية التحليل الإحصائي ب: عدد العمال، معدل ساعات العمل، الطاقة الإنتاجية المستغلة مع حجم المؤسسات حسب فئات حجم العمالة، القطاعات الاقتصادية المختلفة والنشاط الاقتصادي للمؤسسة ضمن القطاع الواحد وذلك في احتساب معدلات الانخفاض والمتوسطات الحسابية ومعدلات التكرار باستخدام برامج متخصصة.

أما المصادر الثانوية فقد شملت العديد من الدراسات المنشورة حول المؤسسات الصغيرة، أوراق عمل مقدمة للعديد من ورش العمل التي تعالج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوحات القطاعية لاسيما المسح الصناعي، مسوحات القوى العاملة، بالإضافة إلى البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لمركز الإحصاء ومصادر أخرى تمت الإشارة إليها في قائمة المراجع.

كما تمت الاستعانة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتوفير بيانات غير متوفرة في منشورات الجهاز تمت معالجتها واشتقاق بعض البيانات التفصيلية منها.

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى زيادة الوعي بأهمية المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز الاهتمام بها، والى بلورة سياسة تجاه هذه المؤسسات تنسجم والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية الفلسطينية وتحييد السلبات التي تواجهها والى قياس عمق تأثير الإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية الأخيرة عليها، ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم الدراسة إلى جزئين.

الجزء الأول: الفصل الأول يتناول التعاريف المختلفة والمعايير المتبعة في تعريف المؤسسات الصغيرة، ويتناول أهمية المؤسسات الصغيرة والدور الذي تلعبه في الاقتصاديات المختلفة لاسيما في اقتصاديات دول مختارة متقدمة صناعيا: كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الاثنتي عشرة، وبعض الدول الآسيوية وذلك لأهميتها النسبية ومساهمتها في التوظيف والنتاج المحلي الإجمالي وما إلى ذلك.

الفصل الثاني يتناول أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد المحلي الفلسطيني من حيث الحيز الذي تشغله ونسبتها ومساهمتها في التوظيف والنتاج المحلي الإجمالي والصعوبات التي تواجهها. وقد تم التركيز على المؤسسات التي توظف اقل من 25 عاملا وتجزئتها حسب فئات حجم العمل من 1-4 عاملين، من 5-9 عاملين، ومن 10-24 عاملا.

فيما يتناول **الجزء الثاني** اثر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة على الشركات الفلسطينية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة، وذلك استنادا إلى بيانات المسح الميداني الذي يوضح وضع المؤسسات وأدائها قبل العقوبات الإسرائيلية (قبل الإغلاق) وما بعده.

وقد توصلت الدراسة في جزئها الأول إلى النتائج التالية التي من أهمها:

- 1- الدور المحوري والأساسي الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى غياب السياسات الواضحة والبرامج والتشريعات التي تكفل تعزيز دور هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ضعف الخدمات المساندة التي تقدمها جهات مختلفة لهذه المؤسسات سواء كانت مؤسسات قطاع عام أو مؤسسات ممثلة للقطاع الخاص.
- 2- صغر حجم هذه المؤسسات قياساً بمتوسط عدد العاملين فيها حيث يمكن اعتبارها مؤسسات صغيرة جداً قياساً بالتعريفات الأخرى المختلفة خاصة في الدول المتقدمة.
- 3- عمق وحدة تأثير السياسات والإجراءات مع هذه المؤسسات من حيث فرص العمل وحجم الإنتاج، وذلك نتيجة لاسباب تعود في بعضها إلى الوضع العام للاقتصاد الفلسطيني وعمق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وأخرى تعاني منها المؤسسات الصغيرة من حيث تشكيلها، تكوينها، تمويلها، إدارتها وضعف الخدمات المساندة لها.
- 4- الاستمرار في إهمال هذه المؤسسات الذي سيؤدي إلى استمرار تجاهل الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة وضعفها وبالتالي التأثير سلباً على أداء الاقتصاد الفلسطيني.
- 5- سياسة العقوبات الإسرائيلية الاقتصادية الأخيرة التي أدت إلى تعميق الظواهر السلبية في هذه المؤسسات من حيث صغر حجم هذه المؤسسات قياساً بمتوسط عدد العاملين فيها على النحو المبين أدناه:

أ- زادت نسبة المؤسسات من عينة المسح التي توظف اقل من 5 عاملين من مجموع الشركات التي شملها المسح بنسبة 52 %، في المقابل انخفضت نسبة بقية المؤسسات من الفئات الأخرى.

ب- بلغ عدد المؤسسات التي أغلقت نتيجة العقوبات الإسرائيلية 29 مؤسسة أي ما نسبته 8.53٪ من مجموع العينة التي شملها المسح، منها 16 مؤسسة في القطاع الصناعي.

ج- انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي شملها المسح ولكافة القطاعات بعد الإغلاق بنسبة 37٪ من 30 إلى 19 عاملاً وكانت أعلى نسبة انخفاض في قطاع التعهدات والمقاولات حيث انخفض عدد العاملين من معدل 51.2 إلى 14.8 عامل أي أن نسبة الانخفاض 71٪ وجاء قطاع التجارة في المرتبة الأخيرة حيث كان هناك انخفاض في معدل عدد العاملين بنسبة 22٪ من 7.45 إلى 5.76 عاملاً.

انخفض متوسط عدد العاملين في قطاع الصناعة بنسبة 27٪ من معدل 31 إلى 22.5 عامل بعد الإغلاق وكانت المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين أكثر الفئات تضرراً، فقد انخفض متوسط عدد العاملين بنسبة 52٪ من 6.9 إلى 3.28 عامل للمؤسسة. وانخفض متوسط عدد العاملين في قطاع الخدمات بنسبة 23٪ بعد الإغلاق، حيث سجلت المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملاً أعلى نسبة انخفاض، ويرجع ذلك إلى إغلاق عدد من الفنادق وشركات النقل السياحي وقد كان هذا القطاع من أكثر القطاعات تضرراً. أما في قطاع التجارة فقد انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسة بنسبة 22٪ من معدل 7.45 إلى 5.76 عامل ويلاحظ أن نسبة الانخفاض في غزة أعلى بكثير منها في الضفة الغربية.

د- انخفض معدل ساعات العمل اليومي للمؤسسات الفلسطينية التي شملها المسح لكافة القطاعات من 11 إلى 6.23 ساعة يومياً بعد الإغلاق. وكانت أعلى نسبة انخفاض في قطاع التعهدات والمقاولات حيث بلغت 51٪ وكان قطاع التجارة أقل القطاعات تضرراً أي بانخفاض نسبته 35٪.

وانخفض معدل ساعات العمل اليومي في القطاع الصناعي بنسبة 47 ٪ من 11.33 ساعة إلى 6 ساعات بعد الإغلاق وكانت المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين أكثر الفئات تضررا.

وفي قطاع الخدمات انخفض معدل ساعات العمل اليومية بنسبة 44 ٪ من 10.5 ساعة إلى 5.9 ساعة بعد الإغلاق، والمؤسسات التي توظف من 5-9 سجلت أعلى نسبة انخفاض 67٪.

هـ- انخفض معدل الطاقة الإنتاجية المستغلة للمؤسسات الصناعية التي شملها المسح لكافة القطاعات من 80 ٪ إلى 31.5 ٪ بعد الإغلاق، وكانت المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين هي الشريحة الأكثر تضررا حيث انخفضت بنسبة 71 ٪ بعد الإغلاق، وبلغت نسبة المؤسسات المغلقة من هذه الشريحة 35 ٪ من المؤسسات، وبلغت نسبة المؤسسات المغلقة (التي تعمل بـ 10٪ أو أقل من طاقتها الإنتاجية) 31 ٪ من المؤسسات العاملة في هذا المجال.

الجزء الأول

الفصل الأول

0.1 المؤسسات الصغيرة في الاقتصاديات المختلفة

1-1 المؤسسات الصغيرة واقتصاديات الحجم الكبير

سادت في أوساط علماء الاقتصاد نظرية الحجم الكبير في الإنتاج " Large Economic of Scale " من اجل تخفيف كلفة الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة، وجاءت الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفييتي كقوة صناعية - اقتصادية كبرى وليؤكدنا نظرية الحجم الكبير وليضيفا عليها في بعض الأوساط نظريات مستفيضة حول دور الدولة ليس فقط في توجيه التنمية والاقتصاد لزيادة القدرة الوطنية الإنتاجية وانما كذلك في الاستثمار المباشر في المؤسسات الكبيرة التي تقيمها الدولة في القطاع العام من اجل استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل.

كان موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقليدا محصورا في دراسات التنمية الاقتصادية التي تركز على دور هذه المؤسسات في الحد من الفقر ودورها في التوظيف في البلدان الفقيرة، أما الكتابات الاقتصادية التي تركز على الدور الإيجابي للمؤسسات الصغيرة مثل (Schumacher 173) " Small is Beautiful": فقد تم النظر إليها من قبل معظم الاقتصاديين على أنها مجرد نوع من الفضول إذ إنها كانت معاكسة للحكمة السائدة بأن النمو الاقتصادي والتنمية تعني الإبقاء على اقتصاديات الحجم الكبير في الصناعة⁵.

⁵ El-Gamal, M. et al (2000) , **Beyond Credit: A Taxonomy of SMEs and Financing Methods for Arab Countries.** A paper prepared for presentation at the ECES workshop to be held at MDF, Cairo, March 6-8, 2000

وتجدر الإشارة إلى النظرة إلى الشركات الكبيرة على أنها حجر الزاوية في الاقتصاد الحديث ترجع إلى بداية الثورة الصناعية ومفهوم اقتصاديات الحجم الكبير من قبل آدم سميث، وبلغ ذلك ذروته في أواخر القرن التاسع عشر من خلال صناعة الحديد والنفط والسيارات⁶.

ولم ينظر إلى الشركات الصغيرة على أن بإمكانها أن تلعب دورا مهما في الاقتصاد عدا كونها موردا للشركات الكبيرة، وهذا الدور من المتوقع له أن يتلاشى مستقبلا وكان هذا هو الحال خاصة في قطاع الصناعة حيث الشركات الكبيرة والعملاقة التي سيطرت على اقتصاد الغرب خلال معظم فترات القرن العشرين، إلا أن هذه النظرة بدأت تتغير مع بداية الستينيات في القرن العشرين وظهرت في أدبيات الاقتصاد وجهتا نظر حول تأثير الشركات الصغيرة على الكفاءة الاقتصادية - النظرة التقليدية، والتي تتبنى فكرة أن الشركات الكبيرة ذات كفاءة والنظرة الديناميكية التي تقول إن الشركات الصغيرة ذات كفاءة لأنها تركز على التغيير.⁷

النظرة التقليدية

- ◆ التركيز على الوضع القائم للشركات دون الالتفات للتغيرات المتسارعة.
- ◆ الشركات الصغيرة عامة تعمل بمستوى صغير جدا من الإنتاج للاستغلال الأمثل لما يوفره إنتاج الحجم الكبير وحتى لو تم تعريف المؤسسات الصغيرة على أنها توظف اقل من 500 عامل.
- ◆ النظر إلى المؤسسات الصغيرة على أنها لا تعمل على توفير الكفاءة الاقتصادية ولها انعكاسات على الرفاه الاجتماعي
- ◆ نقل النشاط الاقتصادي من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة لا يحمل إلا معنى واحدا وهو انخفاض الرفاه الاجتماعي بسبب تدني الإنتاجية والأجور في المؤسسات الصغيرة .

⁶. Adam Smith, (1776) **The Wealth of Nations**. Carendon Press, Oxford

⁷ **The Role and Impact of Small Firms**. A report on small firms prepared by the office of economic research of USA small business Administrative Office of Advocacy (1998)

♦ عدم قدرة الشركات الصغيرة على الصمود والازدهار في مواجهة الشركات الكبيرة

والنظرة الديناميكية

1. اقتصاديات الحجم الكبير التي تحابي الشركات الكبيرة لم تهتم كثيرا بالزمن المطلوب للتغيير الهيكلي والإداري في الشركات الكبيرة لمواجهة التغيير.

2. ركزت اقتصاديات الحجم الكبير على اقتصاديات الصناعة القائمة على المواد الخام والتي يتضاعف إنتاجها بتضاعف حجمها.

3. إن المؤسسات الصغيرة تضيء الطريق إلى التغيير وتضمن استمرار التجديد في الابتكار (Innovation)، فالتغيير هو القاعدة في المشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة توفر مصدرا أساسيا للأفكار الجديدة والتجارب التي لولا المؤسسات الصغيرة لما أمكنت الاستفادة منها وترجمتها إلى مشروعات.

1-2 المؤسسات الصغيرة .. الاهتمام بها ظهوره واسبابه

ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته وتحديدًا مع بداية الثلث الأخير بدأ العديد من العاملين في ميدان الأعمال والصناعة يكتشفون مرة أخرى قوة المبادرة الريادية الذاتية وأهمية المؤسسات الصغيرة في الصناعة والإنتاج كعامل مساعد و متمم ضروري إلى جانب مؤسسات الإنتاج الكبرى، إلا أن المهتمين بتوثيق دور المؤسسات الصغيرة كان لديهم الكثير الذي يستطيعون الحديث عنه والقليل من الحقائق، ولكن ذلك كله بدأ يتغير مع ظهور أجهزة الحاسوب العملاقة وقواعد البيانات التي مكنت الباحثين من الوصول إلى فهم أفضل للمؤسسات الصغيرة.

واخذ الباحثون الاقتصاديون يبشرون بالقوة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد العالمي طارحين نظرية انه كلما توسع الاقتصاد العالمي كلما زادت قوة المؤسسات الصغيرة وسيطرتها، ولقد ساعد ذلك في العودة إلى اكتشاف دور المؤسسات الصغيرة للأسباب التالية:

♦ الدور المتميز الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة بناء اقتصاديات الدول التي هزمت في الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد اليابان وألمانيا وإيطاليا.

♦ التطور التكنولوجي الهائل الذي أدى إلى إعادة النظر في تنظيم قواعد العمل والإنتاج لتلبية الاحتياجات المتغيرة باستمرار لاسواق الاستهلاك، خصوصا مع ازدياد حدة المنافسة العالمية وزيادة الاهتمام بمتطلبات المستهلك المباشر، وبضرورة إنتاج سلع بمواصفات تتناسب أكثر مع متطلباته ما أدى إلى العودة إلى الإنتاج المحدود لسلع متميزة ومختلفة بدلا من إنتاج سلع مماثلة كالسلع التي تنتجها المؤسسات ذات الحجم الكبير، ومن الملفت للنظر أن معظم الإبداعات التكنولوجية والتجديدات خصوصا في مجال الاتصالات واستخدام الحاسوب كانت إنتاج مؤسسات بدأت صغيرة واستطاعت التغلب على روتين وبيروقراطية المؤسسات الكبيرة غير القادرة على التجاوب السريع مع المتغيرات.

♦ انخفاض فرص العمل في المؤسسات الكبيرة في معظم دول العالم الصناعية (مثل الولايات المتحدة) بسبب اللجوء إلى الأتمتة واستخدام الحاسوب، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة ذات النصيب الأكبر في توفير فرص العمل، وابتداع تجديدات هامة في السلع ذات القيمة المضافة العالية.

♦ القدرة الإبداعية لإدارة هذه المؤسسات وتحليلها بالمرونة الضرورية للتكيف بسرعة مع المتغيرات المتسارعة في السوق العالمية والمحلية.

وبهذا استطاعت المؤسسات الصغيرة ليس فقط التعرف على الفرص الجديدة التي تخلقها هذه المتغيرات، وإنما أيضا اقتناص هذه الفرص والاستفادة منها لصالح المؤسسة من خلال السرعة في تطوير سلعة جديدة أو خدمة جديدة مطلوبة وإخراجها إلى السوق بتكلفة مناسبة وكذلك القدرة على إنتاج كميات محدودة من سلع معينة لتلبية متطلبات واذواق مستهلكين متنوعين ما يجعلها قادرة على تجنب منافسة إنتاج الحجم الكبير.

بيئة المشروعات الصغيرة

أ- في الدول المتقدمة صناعيا

مع إشراف عهد الثورة الصناعية-الذي افرز معظم نظريات اقتصاديات الحجم الكبير على حساب المؤسسات الصغيرة التي تجاهل دورها - على الانتهاء وبداية الدخول إلى عصر جديد يعرف بعصر المعلومات، أو ما يعرف بالانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعلومات، ظهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والصناعات الصغيرة وظهر أولا بالدول المتقدمة صناعيا كالولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي حيث توجد الشركات الكبيرة والشركات العملاقة، وسنت القوانين والتشريعات وظهرت المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية التي توفر لها المناخ الملائم.

وفي الولايات المتحدة ظهر ما يسمى إدارة المؤسسات الصغيرة ومكتب الدفاع عن مصالحها (SBA, Small Business Administration, Office of Advocacy) الذي تأسس عام 1976 والذي أسسه الكونغرس بموجب قانون رقم 305 عام 1994، ويرأس المكتب كبير المستشارين من القطاع الخاص الذي يتم تعيينه من قبل الرئيس الأمريكي ويصادق على تعيينه مجلس الشيوخ ليمثل صوت المؤسسات الصغيرة في صياغة السياسات العامة ومن ابرز المهام التي أسندت إليه⁸:

1. قياس التكاليف المباشرة والتأثيرات الأخرى للتشريعات الحكومية على المؤسسات الصغيرة.
2. دراسة ورصد الدور المتغير للمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي ورفع ذلك في تقارير.
3. تحديد اثر هيكلية الضرائب على المؤسسات الصغيرة.
4. دراسة قدرة المؤسسات والأسواق المالية على الإبقاء على المتطلبات الائتمانية للمشروعات الصغيرة.
5. رفع التوصيات باتخاذ إجراءات وسياسات محددة من شأنها خلق بيئة ملائمة تمكن المؤسسات من المنافسة.

⁸ SBA Office of Advocacy, (1999) **The State of Small Business: A report to the President- 1999**, United States Government Printing Office Washington

وسنت القوانين في اليابان من اجل تدعيم دور المؤسسات الصغيرة وتحييد السلبيات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها ، وتم إنشاء البنوك المتخصصة لدعمها ومنع إفلاسها ، وتم تشكيل دوائر حكومية لرعايتها ودعم هذه المؤسسات في تطوير نفسها من خلال :

- تشجيع الطلب على منتجاتها في المشتريات الحكومية.

- تحديث المعدات.

- استخدام التقنيات.

وكذلك الحال في دول الاتحاد الأوروبي حيث البنوك المشتركة التي تملك المؤسسات الصغيرة اكثر من نصف أسهمها واكثر من نصف أعضاء مجالس إدارتها، إضافة إلى دعم وتشجيع انضمامها في اتحادات عامة ومتخصصة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى حد المنافسة و المقارنة بين من يوفر المناخ الأمثل للمؤسسات الصغيرة من بين هذه الدول والكتل الاقتصادية ويدل على ذلك ما قاله وكيل وزارة التجارة الأمريكي Jeffery E. Garten "بالمقارنة مع اليابان وألمانيا، فان تقدمنا الاقتصادي ضعيف والاتجاهات الاقتصادية فيها من حيث الاستثمار والإنتاجية وحصص السوق في التقنيات العالية والتعليم والتدريب هي الأقوى، وصناعتهم افضل حالا ومشاكلهم الاقتصادية اقل حدة من مشاكلنا"⁹.

وقد تم عزو نجاح الاقتصاد الأمريكي في إعادة اكتشاف نفسه ليوصف فيما بعد بانخفاض معدلات البطالة وقوة الدولار "حيث ان معدلات البطالة في عام 1998 اقل من نسبة 5 ٪، الاقتصاد ينمو بنسبة 3 ٪ بنسبة تضخم ثابتة والإنتاجية في الصناعة ترتفع بنسبة 4 ٪ سنويا، ويبدو جليا أن اقتصاد الولايات المتحدة قد أعاد هيكلته متحركا من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعلومات معدا العدة للانتقال إلى القرن الحادي والعشرين" إلى عدد من الأمور والمسائل الهامة تتمحور في معظمها إلى الاهتمام والتوجه نحو المؤسسات الصغيرة ومنها:

أولا: تتكيف الشركات في الصناعات الناضجة Mature Industries واعادة هيكلتها نحو الأصغر حجما والأكثر كفاءة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات على سبيل المثال خفضت شركة General Electric عدد العاملين من 400000 موظف إلى 240000 عام 1999 أي ما

⁹ Adrea Tyson (1992), **who's Bashing whom" Trade Conflict in High Technology Industries**, Washington D.C. Institute for International Economy and Lester thurow head to head: The Coming Battle Among Japan, Europe and America

نسبته % 40 وازدادت مبيعاتها أربعة أضعاف من اقل من 20 مليون دولار إلى 80 مليون دولار، وقد تحقق ذلك بفضل كفاءة الشركة وإسنادها إلى الشركات الصغيرة القيام بالعديد من المهام التي كانت تنفذها الشركة¹⁰.

ثانياً: الشركات الصغيرة والجديدة الداخلة إلى السوق حديثاً ومنها على سبيل المثال شركة Nucor steel وهي شركة صغيرة بعدة مئات من الموظفين أدخلت تقنية جديدة "رقائق وبلاطات معدنية رقيقة" إلى الشركة ليصبح عدد موظفيها 59000 موظف عام 1995 ومبيعاتها 3.4 بليون دولار¹¹.

ثالثاً: عشرات الآلاف من الشركات الصغيرة تم تأسيسها، ما بين مارس 1992 إلى 1993 من قبل الفئات المهمشة، المرأة والاقليات والمهاجرين تمكنت الشركات الصغيرة التي توظف اقل من خمسة عاملين من خلق ما يزيد على مليون فرصة عمل.

ب- في الدول العربية

أما في الدول العربية التي تغلب على اقتصادياتها هيمنة المؤسسات الصغيرة، فما زالت المؤسسات الصغيرة تعاني من قلة التشريعات والقوانين المناسبة التي تضمن توفير البيئة والمناخ المناسبين لانطلاق هذه المؤسسات وتطورها وتبوءها مركزاً أفضل في عملية التنمية، وكذلك غياب المؤسسات التي توفر خدمات فنية أو استشارية أو معلومات للمشروعات الصغيرة خلال دورة حياة المشروع (Project life cycle) التي يمكن تلخيصها في المراحل الثلاث التالية:

- 1- مرحلة ما قبل بداية المشروع Pre-start .
- 2- مرحلة البداية والتشغيل Start-up & operation .
- 3 - مرحلة التوسع والتطور Expansion and Development .

وتشير بعض الدراسات إلى أن بداية الاهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة كان في العام 1986، حيث عقد أول مؤتمر يهتم بالمؤسسات الصغيرة برعاية الأمم المتحدة في بيروت، ولكن الموضوع لم يحظ

¹⁰ B. Harrison (1994), **Learn and Mean**, Basic Books, New York.

¹¹P. Lynch and John Rothchild, **Learn to earn**

باهتمام الحكومات العربية حيث كانت الاهتمامات منصبة على قضايا التنمية وخططها الخمسية التي نالت فيها المؤسسات الصغيرة حيزا هامشيا، حيث كانت الخطط الخمسية والثلاثية تركز على دور القطاع العام في الشؤون الاقتصادية والصناعية إلى درجة إيلاء المؤسسات الاهتمام بالصناعات الكبيرة والموجهة من قبل الدولة دون العناية بالمبادرة الفردية والمؤسسات الصغيرة، ويمكن القول ان المؤسسات الصغيرة كانت اقل القطاعات حظا من هذه الاهتمامات إلى درجة إهمالها بشكل واضح.

وبدأ اهتمام الدول العربية بالمؤسسات الصغيرة يتجسد بداية التسعينيات بدءا بدول المغرب العربي حيث تأسست وزارة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عام 1992 وتم في تونس سن قانون رقم 93 /11 بتاريخ 1993/2/27 تتكفل بمقتضاه الوكالة التونسية للتشغيل بتقديم المساعدة الضرورية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والتشغيل الحر، وذلك بإبرام اتفاقيات مع المؤسسات المالية وصناديق النهوض بالنشاطات الاقتصادية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية والخاصة بتدخل الوحدات الجهوية والنهوض بالتشغيل فيما يتعلق بالحرف والصناعات التقليدية وذلك ضمن إطار برنامج التنمية الريفية المندمجة وأقيمت الصناديق التي من أبرزها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف، وصندوق الإدماج والتأهيل المهني وصندوق التنمية الفلاحية وتمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وبدأت العديد من الدول العربية تعبر نفق التغيير الاقتصادي ويحاول بعضها التخلص بالقدر الكافي من قيود الدولة والروتين ودفع اقتصادياتها إلى مزيد من التحرر باتجاه اقتصاديات السوق والحرية، في سوريا تطور موقع الدولة في عملية التنمية من حالة الوصاية على القطاعات الإنتاجية إلى الشراكة، وهو تحول نسبي من السيطرة الكاملة على القطاعات الإنتاجية إلى إعطاء دور افضل وفرصة للقطاع الخاص خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10، والدليل على نمو هذا الدور والنمو المتزايد لنشاط رأس المال الخاص حتى لوحظ ارتفاع مجموع تكوين رأس المال الثابت الخاص في الاقتصاد الوطني من 30 % من عام 1970 إلى نحو 55 % في أوائل التسعينات ونسبة تكوين الناتج المحلي من 46 % عام 1975 إلى 60 % عام 1993، والأمر الثاني توقف صدور خطط التنمية الخمسية التي تشير إلى رغبة الدولة في التخلي عن التخطيط المركزي المتوسط والبعيد والرغبة في إعادة صياغة أساليب التخطيط سابقا على أسس جديدة تراعي المتغيرات العالمية وظروف التغيرات المحلية الجارية.

ومن الملامح الواضحة لمساندة الدولة في سوريا للمؤسسات الصغيرة الدعم المستمر للقطاع الزراعي والحرفي والتعاونيات وخريجي الكليات الجامعية والمعاهد المتوسطة ، ويلعب المصرف الصناعي دورا أساسيا في عملية تمويل المشاريع الصناعية خاصة المشاريع الصناعية الصغيرة والحرفية ومصرف التسليف الشعبي الذي يقوم بتمويل مؤسسات الحرف والخدمات في المدن والمناطق التي لا توجد فيها فروع للمصرف الصناعي. وفي مصر تم البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي عام 1986 ، بهدف تحقيق اقتصاد كلي أكثر توازنا واعداد مصر لاقتصاديات السوق والسوق المفتوحة وبدأ تنفيذ هذا البرنامج في مارس عام 1990 . وتأسس صندوق التنمية الاجتماعي الذي يوفر خدمات مالية وغير مالية " الإقراض " للمشروعات الصغيرة بموجب المرسوم رقم 40 لعام 1991.

3-1 المؤسسات الصغيرة.. تعريفها وخصائصها

1-3-1 اختلاف التعاريف باختلاف المعايير

اختلفت الدراسات التي اهتمت بالمؤسسات الصغيرة حول المعايير الممكن اتباعها لتعريف المؤسسة الصغيرة وذلك نظرا لاختلاف أهدافها والمناطق التي تجري فيها هذه الأبحاث ودرجة التفوق الصناعي الذي تتمتع به الدولة المعنية بالدراسة ، وعلى سبيل المثال خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف الصناعات الصغيرة إلى وجود أكثر من 250 تعريفا للمؤسسة الصغيرة¹² .

كما توصلت دراسة أخرى¹³ قام بها معهد جورجيا للتكنولوجيا إلى تحديد نحو ستين تعريفا مختلفا للمؤسسات الصغيرة في نحو 75 دولة ، ويمكن أيضا الإشارة إلى أسلوب ومعايير بعض المؤسسات المتخصصة في تعاملها مع المؤسسات الصغيرة وتعريفها، فالمؤسسات المالية والمصرفية تأخذ بعين الاعتبار الأصول الثابتة أو قدرة المؤسسات على تسديد التزاماتها، بينما تهتم النقابات بعدد العمال في المؤسسة وشركات التجارة بحجم المبيعات وشركات الخدمات بعدد الزبائن والصناعيين بالقدرة الإنتاجية أو عدد وحدات الإنتاج أو حجمه.

وبالرغم من اختلاف المعايير والأهداف ودرجة التفوق الصناعي بقي عنصران أساسيان في التعريف هما عنصر الأيدي العاملة ورأس المال المستثمر، ولجأت العديد من الدول المتقدمة صناعيا إلى استخدام

¹² David story., Watson R. Wyncrzy K, p.(1987) “ The performance of small firms: Profits, Jobs and failures, Croom Helm, Great Britain P.12

¹³ World Bank, (1978) Employment and development of small enterprises: sector policy paper, Washington DC. World Bank.

هذين العاملين في تعريفها للمؤسسات الصغيرة بل وزادت عليها ربط هذين العاملين بعامل آخر يحددهما وهو النشاط الاقتصادي¹⁴.

♦ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة

اليابان	اقل من 300 عامل أو رأس مال قدره 100 مليون ين للمؤسسات العاملة في مجال الصناعة واقل من 100 عامل أو 30 مليون ين لشركات تجارة الجملة، واقل من 50 عاملا وعشرة ملايين ين للشركات العاملة في تجارة التجزئة، وفي قطاع التجارة والخدمات اقل من خمسة عاملين.
الولايات المتحدة	المؤسسات التي توظف اقل من 500 عامل
كوريا	اقل من 300 عامل واقل من 20 عاملا للشركات العاملة في مجال الخدمات.
كندا	اقل من 500 عامل في مجال الصناعة، وأقل من عاملا في الخدمات.
استراليا	اقل من 100 عامل في الصناعة، واقل من 20 عاملا في مجال الخدمات.

¹⁴APEC and SME s Policy Suggestions for an Action Agenda, Chris University of Technology, Sydney

سنغافورة

اقل من 12 مليون دولار (سنغافورة)
للصناعات، و اقل من 100 عامل للخدمات.

◆ البنك الدولي وتعريف المؤسسات الصغيرة

يعرف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم اقل من 50 عاملا في حالة الدول النامية واقل من 500 عامل في حالة الدول المتقدمة.

◆ الدول العربية وتعريف المؤسسات الصغيرة

في الدول العربية تم تقسيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى التقسيمات الآتية على أساس حجم النشاط (وذلك بناء على ما ورد في اجتماع الخبراء العرب المختصين، الذي عقد في دمشق في نيسان 1993 تحت إشراف الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي الاجتماعي).

◆ الصناعات الصغيرة جدا (MICRO) ، وهي التي تستخدم

اقل من خمسة عاملين وتستثمر اقل من خمسة آلاف دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

◆ الصناعات الصغيرة (SMALL) وهي التي تستخدم 6-15

عاملا وتستثمر اقل من 15 ألف دولار (بالإضافة إلى الأبنية والعقارات الثابتة).

◆ الصناعات المتوسطة (MEDIUM) وهي التي تستخدم 15

-25 عاملا وتستثمر 15000 إلى 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات).

بصفة عامة، المعياران الشائعان لتعريف المؤسسات الصغيرة هما رأس المال المستثمر وعدد العاملين مصنفين حسب القطاعات ومن هذه الدول اليابان.

1-4 أهمية المؤسسات الصغيرة في الاقتصاديات المختلفة

بالرغم من اختلاف التعريفات فان من المؤكد والثابت أن المؤسسات الصغيرة لها أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المختلفة وفي النسيج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول وترجع أهمية هذه المؤسسات إلى أربعة عوامل رئيسية هي:

- 1- تلعب المؤسسات الصغيرة دورا رئيسيا في الابتكارات والتجديدات وتحديث الأسواق.
- 2- خلق المشروعات الجديدة في السوق من خلال ترجمة الأفكار إلى مشروعات.
- 3- المساهمة في التوظيف (صافي فرص العمل).
- 4- خلق فرص العمل.

وتختلف أهمية هذه العوامل بين الدول النامية والدول المتقدمة في حين تحتل الابتكارات والتجديدات وتحديث السوق وخلق مشروعات جديدة بمنتجات وخدمات مبتكرة المرتبة الأولى في الدول المتقدمة، كذلك تحتل مساهمة المؤسسات الصغيرة في التوظيف وخلق فرص العمل والحد من نسبة الفقر المرتبة الأولى من حيث أهمية المؤسسات الصغيرة، ومن هنا كان الاهتمام بهذه المؤسسات وكان البحث والمسح في بيانات براءات الاختراع في الدول المتقدمة، على سبيل المثال في الولايات المتحدة والذي اثبت أن براءات الاختراع والابتكارات في المشروعات الصغيرة الجديدة اقل من المشروعات الكبيرة في المجالات المزدهمة بالتقنيات، كما أن اكتشاف المشروعات الصغيرة عادة ما يأتي بعد تأسيسها بعدة سنوات ولذلك فان المؤسسات الصغيرة تلعب كوكلاء للتغيير من خلال توفيرها مصدرا أساسيا دائما لأفكار جديدة، ولولاها لما أمكن استخدام هذه الأفكار التي تترجم إلى مشروعات في الاقتصاد.

خلق المشروعات الجديدة في السوق

إن خلق الشركات الجديدة أمر في غاية الأهمية في معظم اقتصاديات العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ارتفع عدد الشركات من 5.77 بليون في العام 1994 إلى 5.9 بليون شركة في العام 1995 أي ما مجموعه 108320 صافي مجموع الزيادة في عدد الشركات والتي تمثل نسبة 1.9 %، حيث بلغ عدد الشركات الجديدة الداخلة إلى السوق 695657 في العام 1995 في المقابل بلغ عدد الشركات الخارجة من السوق لنفس العام 587337 شركة، كما أشرنا أعلاه بلغ صافي عدد الشركات 108320 شركة في العام 1995، منها 74990 شركة

مؤسسة جديدة توظف من 1-4 عاملين والتي تمثل نسبة 69 %، 14381 شركة توظف من 5-9 عاملين بنسبة 13 %، 1069 شركة توظف 10-19 عاملا بنسبة 1 %، 3140 شركة توظف من 20-99 عاملا خرجت من السوق، أي أن صافي الزيادة للشركات الداخلة إلى السوق والتي توظف اقل من 100 عامل بلغ 87300 مؤسسة تمثل نسبة 80.1 % من إجمالي عدد المؤسسات الجديدة¹⁵.

وفقا للدراسة التي أجراها Baldwin والمستندة إلى مسح عدد كبير من المؤسسات الجديدة بغرض فهم افضل للابتكارات والتجديد حيث تم التركيز على الشركات التي نشأت وعاشت مدة عشر سنوات للفترة ما بين 1983-1986 وعاشت حتى 1993 .

وكانت النتيجة لهذا المسح مساعدة لتعميم أهمية الصناعات الصغيرة في التجديد والابتكار، فالشركات الصغيرة العاملة في مجال الإلكترونيات وما شابهها كانت ابتكاراتها وتجديداتها واضحة وجلية للعيان، في حين استطاعت الشركات الأخرى تطوير القدرات اللازمة للإبداع والتجديد في فروع الصناعات الأخرى العاملة بها، ومن هنا فإن الابتكار والتجديد يعزز قدرة الشركة على البقاء في السوق وصمودها أمام المنافسة، فهذه القدرات غالبا ما تشمل تطوير تقنيات جديدة تعزز مهارات العاملين، فأهمية العلاقة بين التجديد والابتكار ونمو الشركة واضحة تماما، فالشركات الجديدة الناجحة والأكثر نموا هي تلك الشركات التي كانت لها ابتكارات وانشطة إبداعية وخلاقة سواء في شكل منتجات جيدة، أو تقنيات تطوير الموارد البشرية أو نشر التقنيات الجديدة، الأمر الذي لعب دورا هاما في الإبقاء على اقتصاد نشط والإبقاء على ديناميكية وإنتاجية المؤسسات الصغيرة، فنشر أجهزة الحاسوب قد أدى إلى تخفيض التكاليف في المشروعات الصغيرة.

خلق فرص عمل

لقد احتل حجم مؤسسات أرباب العمل الذي يركز على دور المؤسسات الصغيرة في التشغيل حيزا كبيرا واهتماما واسعا وان كان الإجماع على هذا الدور اقل منه من الإجماع على دور المؤسسات

¹⁵Small Business Administration (SBA) together with the Office of Advocacy's Unit (1999), **The State of Small Business: Report on Small Business and Competition: A report to the president-1998**, United State Government Printing Office, Washington.

الصغيرة في الابتكار والتجديد، ويرى على نحو واسع أن الشركات الصغيرة هي المولد الرئيسي لفرص العمل، ففي الولايات المتحدة بلغ صافي الزيادة في عدد العمال 3591567 عاملا في العام 1995 أي أن هناك زيادة بنسبة 3.7٪. منها 1028947 عاملا مساهمة المؤسسات التي توظف من 1-4 عاملا أي ما نسبته 29٪ من إجمالي الزيادة في عدد العمال، 360576 عاملا مساهمة المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين أي ما نسبته 10٪، 288260 عاملا مساهمة المؤسسات التي توظف 10-19 عاملا بنسبة 8٪، 576417 عامل مساهمة المؤسسات التي توظف من 20-99 عاملا بنسبة 16٪. أي أن مساهمة المؤسسات التي توظف اقل من 100 عامل في حجم التوظيف في العام بلغت 2254200 عامل أي ما نسبته 62.8٪¹⁶.

5-1 دور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاديات المختلفة من حيث التوظيف

بلغ عدد المؤسسات في دول الاتحاد الأوروبي الاثنتي عشرة عام 1990 حوالي 15780 مليون مؤسسة (توظف 95000 مليون عامل)، 93.3٪ منها توظف اقل من عشرة عاملين أي 31.8٪ من مجموع الأيدي العاملة، أما المؤسسات التي توظف اكثر من عشرة واكل من 100 فقد بلغت نسبتها 6.2٪ وتوظف ما نسبته 24.3٪، المؤسسات التي توظف اكثر من 100 واكل من 500 تمثل نسبة 0.5٪ من مجموع المؤسسات وتوظف 15.1٪ في حين أن المؤسسات التي توظف اكثر من 500 عامل تمثل نسبة 1٪ وتوظف ما نسبته 28.1٪ من مجموع الأيدي العاملة¹⁷.

وفي الولايات المتحدة بلغ عدد المؤسسات 5074 مليون مؤسسة توظف 93469 مليون عامل، منها ما نسبته 78.2٪ توظف اقل من عشرة عاملين وتوظف 12.2٪ من الأيدي العاملة والمؤسسات التي توظف اكثر من عشرة عاملين واكل من 100 عامل تمثل ما نسبته 20٪، وتساهم في توظيف ما نسبته 27٪ من مجموع الأيدي العاملة، في حين أن المؤسسات التي توظف اكثر من 100 واكل من 500 عامل تمثل 1.4٪ وتوظف 14.4٪ من الأيدي العاملة، أما المؤسسات التي

¹⁶Small Business Administration (SBA) together with the Office of Advocacy's Unit (1999), **The State of Small Business: Report on Small Business and Competition: A report to the president-1998**, United State Government Printing Office, Washington.

¹⁷The European Observatory for SMEs (1994), 2nd annual report

توظف اكثر من 500 عامل تمثل ما نسبته 0.3 ٪ وتوظف ما نسبته 46.3 ٪ من الأيدي العاملة¹⁸ (انظر الملحق الاحصائي جدول 1).

أما على صعيد الدول السبع الكبرى (G7) فقد بلغت نسبة المؤسسات التي توظف اقل من 500 النسبة الأكبر من مجموع المؤسسات وساهمت هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كما هو مبين في الجدول الاتي :

عدد المؤسسات الصغيرة التي توظف 500 عامل فأقل ونسبتها من مجموع المؤسسات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالدول الصناعية (G7) للعام 1995

البلد	نسبة المؤسسات التي توظف اقل من 500 عامل	حصة المؤسسات من التوظيف	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	السنة	19-1 مليون	99-20	-100 499	المجموع	اكثر من 500
كندا	99.8	٪ 73	٪ 57.2	1989	4.2	36.2	35.6	76	23.9
فرنسا	99.9	٪ 66.4	٪ 61.8	1990	28.8	20.4	16.4	65.6	34.3
ألمانيا	99.7	٪ 62.5	٪ 34.9	1990	18.8	26.8	16.9	62.5	37.5
إيطاليا	99.7	٪83.5	٪ 40.5	1990	51.1	22.4	10	83.5	16.5
اليابان	99.5	٪ 71.3	٪ 57	1993	23	30.8	18.0	71.8	28.3
بريطانيا	99.9	٪ 66.2	٪ 30.3	1991	33	16.1	17.2	66.3	33.8
الولايات المتحدة	99.7	٪ 57.1	٪ 48	1991	20.3	18.6	14.2	53.1	46.9

Sources

- 1) The European Observatory for SMEs (1994), 2nd annual report
- 2) U.S small Business Administration (1995), state of small business, report for the president.
- 3) The European Observatory for SMEs (1994), 2nd annual report, Small Business in Japan (1995), white paper on SME s in Jap

¹⁸ U.S small Business Administration (1995), state of small business, report for the president.

وفي الدول الآسيوية تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في اقتصاديات هذه البلدان كما هو مبين في الجدول التالي:

عدد المؤسسات الصغيرة ونسبتها من مجموع المؤسسات والمساهمة في حجم التوظيف لدول آسيوية ومختارة:

البلد	نسبة المؤسسات الصغيرة من مجموع المؤسسات	المساهمة في حجم التوظيف
اليابان	99 %	74 %
كوريا	96 %	63 %
إندونيسيا	97 %	42 %
ماليزيا	96 %	40 %
سنغافورة	89 %	42 %
الفلبين	99 %	50 %
فيتنام	83 %	67 %

Source: Small Business in Japan (1995), white paper on SME s in Japan

وتساهم المؤسسات الصغيرة مساهمة واضحة في مجموع الصادرات، فقد ساهمت هذه المؤسسات بنسبة 46 % من مجموع الصادرات الصناعية للدنمارك، 23 % من مجموع الصادرات الصناعية لكندا و 26 % من مجموع الصادرات الصناعية الفرنسية و 19 % من مجموع الصادرات اليونانية و 53 % من مجموع الصادرات الإيطالية، أما الدول الآسيوية فتساهم بما نسبته من 40 – 60 % من الصادرات الصينية، 40 % من الصادرات الكورية و 10.6 % من الصادرات الإندونيسية و 56 % من صادرات التابوتين و 10 % من مجموع الصادرات التايلندية و 15 % من صادرات ماليزيا و 16 % من صادرات سنغافورة و 20 % من الصادرات الفيتنامية¹⁹.

¹⁹ The European Observatory for SMEs (1994), 2nd annual report, Small Business in Japan (1995), white paper on SME s in Japan >

الفصل الثاني

0.2 المؤسسات الصغيرة والاقتصاد الفلسطيني

1-2 نبذة تاريخية

إن واقع الاقتصاد الفلسطيني وليد تاريخ هذه المنطقة، فهذا الواقع هو إفراز لسلسلة تطورات تاريخية مرت بها المنطقة منذ البدايات الأولى للهجرة اليهودية لفلسطين مروراً بقيام الدولة العبرية عام 1948 وحرب حزيران عام 1967 والانتفاضة الأولى عام 1987 ثم المفاوضات العربية - الإسرائيلية وقدوم السلطة الفلسطينية واستلامها لعدد من الصلاحيات في المجالات المدنية والانتفاضة الحالية (انتفاضة الأقصى).

بالرغم من شح البيانات حول البدايات الأولى في فلسطين إلا أن هناك دلائل كثيرة على وجود مشاريع صناعية بدائية بسيطة في مطلع هذا القرن "التاسع عشر" والتي كان معظمها ورش حرفية صغيرة ذات طابع زراعي متعلق بالمواد الغذائية وحرف بسيطة كالمطاحن ومعاصر الزيتون ومعامل الصابون ومحلات الحلويات والحياكة والأحذية والنجارة والأدوات المعدنية، وكانت الصناعات العربية في فلسطين تتركز في الصناعات الغذائية والملابس والأخشاب والنسيج والمعادن.

بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حوالي 3842 مؤسسة، منها 2927 مؤسسة توظف اقل من 5 عاملين، ورغم مرور العديد من العقود الزمنية على ما اشير اليه في البدايات الأولى ما زالت المؤسسات الفلسطينية تهيم عليها المؤسسات الصغيرة، حيث بلغت نسبة المؤسسات التي توظف اقل من عشرة عاملين 96.46 % من إجمالي المؤسسات المسجلة وما زالت النسبة الأكبر منها تعمل في نفس مجالات الصناعة ذاتها التي كانت سائدة في البدايات الأولى كالصناعات الغذائية، النسيج والملابس، والأحذية،... الخ.

وبلغت نسبة المؤسسات المسجلة والعاملة في القطاعات آنفة الذكر للعام 1999 حوالي 77 % من إجمالي المؤسسات، ولا يعني ذلك ظهور فروع أخرى لها أهميتها كالصناعات الكيماوية والدوائية وصناعة الحجر والرخام²⁰.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الاقتصاد الفلسطيني، وتساهم المؤسسات التي توظف اقل من 25 عاملا باستثناء المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بنسبة 24.06 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999. الاحصائيات في الجداول التالية تبين الاهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة من حيث نسبتها من اجمالي المؤسسات والمساهمة في التوظيف في الاقتصاد المحلي الفلسطيني²¹.

عدد مؤسسات القطاع الخاص والشركات الحكومية المسجلة حسب فئات حجم العمالة لعامي 1997 و 1999:

حجم العمالة								
+100	99-50	49-20	19-10	9-5	4-0	المجموع	العام	
47	103	616	1624	4591	63906	70887	1977	
%0.07	%0.14	%0.87	% 2.3	% 6.47	% 90.15		النسبة	
62	124	681	1752	4894	67085	74598	1999	
%0.08	% 0.17	% 0.92	% 2.35	% 6.56	% 89.9		النسبة	
15	21	65	128	303	3179	3711	الزيادة (1999-1997)	
% 0.4	% 0.57	% 1.75	% 3.45	% 8.16	% 85.67		النسبة	

ملاحظة:- الإحصائيات لا تشمل المؤسسات العاملة في قطاع الزراعة.

المصدر:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1997) - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - تقرير المنشآت - سلسلة التقارير الإحصائية

(001)، دائرة النشر والتوثيق، رام الله - فلسطين.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999) - بيانات منشورة على الإنترنت الصفحة الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وباستقراء الإحصائيات المذكورة أعلاه نلاحظ أن الأهمية النسبية لتوزيع المؤسسات حسب فئات حجم العمالة لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر، حيث حافظت المؤسسات الصغيرة العاملة في الاقتصاد المحلي الفلسطيني والتي توظف اقل من أربعة عاملين على نفس النسبة " 90 ٪ " من إجمالي المؤسسات، 6.5 ٪ للمؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين، 2.3 ٪ للمؤسسات التي توظف من 10-19 عاملاً وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات في الفئات الأخرى، ومن الواضح أن ما طرأ من زيادة في عدد الشركات كان من نصيب الشركات الصغيرة حيث بلغت حصتها نسبة 93.83 ٪ من مجموع الزيادة، أما الشركات الكبيرة التي توظف أكثر من 50 عاملاً فكانت حصتها اقل من 1 ٪ من حجم الزيادة .

توزيع المؤسسات والمشتغلين حسب فئات حجم العمالة للأعوام 1997، 1998، 1999:

عدد المشتغلين			عدد المؤسسات			فئة حجم العمالة
1999	1998	1997	1999	1998	1997	
110144	103506	100766	60734	60057	60353	4-1
29230	26805	28354	4282	4014	4278	9-5
27431	24870	24504	1880	1691	1648	25-10
166805	155181	153624	66896	65762	66279	المجموع
198215	181448	180894	67400	66209	66733	المجموع الكلي
٪ 84.1	٪ 85.5	٪ 84.9	٪ 99.2	٪ 99.3	٪ 99.3	النسبة الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات

ملاحظة: هذه الإحصائيات لا تشمل المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أن معظم المؤسسات العاملة في قطاع مقاولي الإنشاءات غير مسجلة، فهي غير متضمنة في هذه الإحصائيات.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - بيانات غير منشورة.

ولا تقل أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند الحديث عن مدى مساهمتها في التوظيف واستيعاب الأيدي العاملة، إذ ان تلك المؤسسات حافظت على نفس المعدل في استيعاب الأيدي العاملة " 84.5 ٪ "، كذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بنسبة 76 ٪ من حجم النمو في عدد العاملين في القطاع الخاص " وذلك بالنظر إلى نتائج إحصائيات السنوات 1997 و 1999 في الجدول اعلاه.

3-2 خصائص المؤسسات الصغيرة الفلسطينية

كما لا يختلف الوضع كثيرا عن نتائج الإحصائيات عما كان عليه في العام 1965 فما زالت المؤسسات الفلسطينية يغلب عليها الآتي :

2-3-1- صغر حجم المؤسسات

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة التي توظف اقل من 5 عاملين للعام 1999 67085 مؤسسة أي ما نسبته 89.9% من مجموع المؤسسات العاملة في الاقتصاد المحلي ، وعدد المؤسسات التي توظف أكثر من 5 عاملين واقل من عشرة عاملين 4894 مؤسسة أي ما نسبته 6.56% ، والمؤسسات التي توظف من عشرة إلى تسعة عشر عاملا يبلغ عددها 1752 مؤسسة أي ما نسبته 2.35% ، أما عدد المؤسسات التي توظف من (20 - 49) فقد بلغ 681 مؤسسة تمثل نسبة 0.92% ، وبلغ عدد المؤسسات التي توظف من 50 - 99 موظفا 124 مؤسسة تمثل نسبة 0.17% ، ولا يتجاوز عدد المؤسسات التي توظف أكثر من 100 عامل 62 شركة أي ما نسبته 0.08% .

انظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم 2).

2-3-2 رأس المال/العمل Capital Labor Ratio

تتنصف المؤسسات الصغيرة الفلسطينية بتدني رأس المال العامل حيث بلغ متوسط رأس المال / عامل 6730 دولارا أمريكيا للشركات العاملة في القطاع الصناعي ، وبلغ معدل رأس المال / عامل 6320 دولارا للمؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية ، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي :

توزيع رأس المال العامل / حجم العمالة للشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية للعام 1999 . (القيمة بالدولار الأمريكي):

عدد المؤسسات	رأس المال/العمالة	النشاط الاقتصادي
51	34700	صنع الورق ومنتجات الورق
189	24370	المنتجات الكيماوية
145	15490	الصناعات البلاستيكية
699	14780	الدايغ والجلود
1543	12190	المواد الغذائية
1847	8460	المواد اللافلزية
357	5900	المنسوجات
3144	5850	المواد الفلزية
183	5430	الطباعة والنشر
264	2850	صنع الآلات والمعدات
2143	4830	الأثاث
777	2465	الخشب ومنتجات الخشب

2402	1720	الملايس
------	------	---------

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- المسح الصناعي 1999. دائرة النشر والتوثيق، رام الله - فلسطين.

3-3-2 ارتفاع عدد العاملين غير مدفوعي الأجر

تشكل نسبة العاملين في الاقتصاد الفلسطيني بغير اجر " أفراد الأسرة" نسبة 8.3٪ وتبلغ هذه النسبة 18.1٪ في القطاع الصناعي ككل، وتصل إلى نسبة 32٪ في المؤسسات الصغيرة وترتكز هذه النسبة في المؤسسات الصغيرة الأصغر حجماً كما هو مبين في الجدول في الملحق الإحصائي (انظر الملحق الإحصائي، جدول رقم 3).

4-2 المشاكل والعوائق التي تواجه المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة الفلسطينية من مشاكل متعددة بعضها يعود إلى عوامل خارجية لم كان لها انعكاسات لابس على المؤسسات الصغيرة وادائها فحسب بل على مجمل الاقتصاد والبعض الآخر يعود إلى عوامل ذاتية تعود إلى المؤسسات الصغيرة ذاتها، أما العوامل الخارجية فمن أهمها:

1- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وما له من انعكاسات على الاستثمار ما أدى

إلى الاتجاه في الاستثمار الأكثر أمناً كالعقارات والمباني وخاصة في الأراضي الفلسطينية، حيث يصل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى خنق اقتصادي وإغلاق.

2- التبعية الاقتصادية شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي وتكييف الاقتصاد

الفلسطيني لحاجات الاقتصاد الإسرائيلي والإبقاء على قنوات التسويق والتصدير بيد الإسرائيليين.

3- البنية التحتية المهترئة وما لها من انعكاسات على زيادة التكلفة (

تكاليف النقل، الكهرباء، والاتصالات) بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية (أو ما تعرف مناطق C) وما له من انعكاسات على استخدامات الأراضي والتخطيط (Zoning).

4- غياب الأطر القانونية (Legal Framework) والمحفزات خاصة

للمؤسسات الصغيرة.

- 5- غياب وضعف الجهات المقدمة للخدمات التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة المالية وغير المالية على المستوى العام والخاص.
- 6- ضعف المؤسسات التي تمثل هذا القطاع، والتي تدافع عن مصالحه: القوانين والتشريعات كالضرائب، وسياسات الإقراض المتحفظة حيال المؤسسات الصغيرة واعتمادها على ضمان القروض.

أما العوامل الذاتية والتي تعود إلى المؤسسات الصغيرة نفسها فمنها:

- 1- ضعف المهارات الإدارية كون معظم المؤسسات الصغيرة تملكها وتديرها العائلة، وتعمل في مجالات تقليدية.
- 2- ضعف القدرات التسويقية والقدرة المحددة على دخول الأسواق.
- 3- نقص رأس المال والاعتماد على المدخرات الشخصية وضعف إدارة التدفق النقدي وتقدمه.
- 4- نقص المعلومات.
- 5- ثقافة المشروع (Enterprises Culture) واعتماده على التقليد لا التجديد (Imitation rather than Innovation) إذا ما استثنى إلى حد ما قطاع تكنولوجيا المعلومات.

الجزء الثاني

0.1 اثر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة على المؤسسات الصغيرة

لم تكن المؤسسات الصغيرة بمنأى عن العقوبات الإسرائيلية بل كان لهذه العقوبات أثر سلبي عميقا في مختلف القطاعات من حيث:

1-1 عدد المؤسسات حسب فئات حجم العمل

بلغ عدد المؤسسات التي أغلقت نتيجة العقوبات الإسرائيلية 29 مؤسسة أي ما نسبته 8.53% من مجموع العينة التي شملها المسح، منها 16 مؤسسة في القطاع الصناعي أي ما نسبته 55% من مجموع المؤسسات المغلقة ومنها 22 شركة صغيرة تمثل 76% من الشركات التي توظف اقل من 25 عاملا، وكانت المؤسسات المغلقة موزعة كالتالي: 8 مؤسسات مغلقة من المؤسسات التي توظف اقل من خمسة عاملين، 6 مؤسسات مغلقة من المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين، 8 من المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا، 5 من المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملا، ومؤسسة واحدة من المؤسسات التي توظف اكثر من خمسين عاملا، ومعظمها في قطاع الخدمات، الفنادق والنقل السياحي.

كما ازدادت نسبة المؤسسات التي توظف اقل من خمسة عاملين من مجموع عينة المسح بمقدار 50% في المقابل كان هناك انخفاض في بقية المؤسسات ذات فئات العمل المختلفة، فانخفضت المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين بنسبة 29% والمؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا بنسبة 24% والمؤسسات التي توظف 26-50 عاملا بنسبة 49% والمؤسسات التي توظف اكثر من خمسين عاملا انخفضت بنسبة 48% (انظر الملحق الإحصائي، جدول رقم 4).

1-2 متوسط عدد العاملين

انخفض متوسط عدد العاملين للمؤسسة التي شملها المسح لكافة القطاعات من 30 عاملا قبل الإغلاق إلى 19 عاملا بعد الإغلاق، أي بنسبة 37%. وكانت أعلى نسبة انخفاض في قطاع التعهدات والمقاولات حيث بلغت 71% يليه 53% في قطاع الزراعة، 33% في القطاع الصناعي، 23% في قطاع الخدمات وجاء قطاع التجارة في المرتبة الأخيرة حيث انخفض متوسط عدد العاملين بنسبة 22% (انظر الملحق الإحصائي، جدول رقم 5).

1-2-1 قطاع الصناعة

انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسة في قطاع الصناعة بنسبة 33 % حيث انخفض من 34 عاملا قبل الإغلاق إلى 22 عاملا بعد الإغلاق. وسجلت المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين أعلى نسبة، فقد انخفض متوسط عدد العاملين بنسبة 52 % من 6.9 إلى 3.28 عامل للمؤسسة وهو اقل من متوسط عدد العاملين للمؤسسات التي توظف اقل من خمسة عمال قبل الإغلاق. وانخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي توظف من 1-4 عاملين بنسبة 37 %، إذ انخفض من 3.26 إلى 2.06 عامل لكل مؤسسة. كما انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا بنسبة 35 % من معدل 16.66 إلى 10.85 عامل بعد الإغلاق. كما انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي توظف من 26-50 عامل بنسبة 33 % من 40.4 إلى 26.96 عامل في حين لم يتجاوز معدل انخفاض متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي توظف اكثر من 50 عاملا نسبة 19 %، إذ انخفض متوسط عدد العاملين من 157.8 عامل إلى 127.53 عامل.

1-2-2 قطاع الخدمات

انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي شملها المسح في قطاع الخدمات بنسبة 23 % حيث انخفض من 29 عاملا قبل الإغلاق إلى 22 عاملا بعد الإغلاق. فقد انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي توظف اقل من خمسة عاملين بنسبة 42 %، حيث انخفض عدد العاملين من 2.8 عامل إلى 1.6 عامل للمؤسسة، وانخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي توظف من خمسة إلى تسعة عاملين بنسبة 40 %، من متوسط 7.06 إلى 4.24 عامل للمؤسسة، وفي المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا انخفضت بنسبة 26 % من متوسط 18 إلى 13.33 عامل، وسجلت المؤسسات التي توظف من 26 إلى 50 عاملا أعلى معدل انخفاض حيث انخفض متوسط عدد العاملين بنسبة 43 % من متوسط 38.8 إلى 22.2 عامل، ويرجع ذلك إلى إغلاق عدد من الفنادق وشركات النقل السياحي وقد كان هذا القطاع من اكثر القطاعات تضررا.

1-2-3 قطاع التجارة

انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسة في قطاع التجارة بنسبة 22 % حيث انخفض من 7.45 عامل قبل الإغلاق إلى 5.76 عامل بعد الإغلاق. فقد انخفض متوسط عدد العاملين في الشركات التي توظف اقل من خمسة عاملين بنسبة 32 % وتراجع من 2.46 إلى 1.68 عامل للمؤسسة.

وانخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسات العاملة في الضفة الغربية والتي توظف من 5-9 عاملين بنسبة 22 % حيث تراجع معدل عدد العاملين من 6.43 إلى 4.96 عامل، أما نسبة الانخفاض في غزة فبلغت 47 % حيث تراجعت من 5.67 إلى ثلاثة عاملين للمؤسسة. وانخفضت بنسبة 31 % للمؤسسات العاملة في الضفة والتي توظف 10-25 عاملا حيث تراجع عدد العاملين في المؤسسة من متوسط 14.4 إلى 9.9 عامل وفي غزة بلغت نسبة الانخفاض 37 % حيث تراجعت من متوسط 20.75 عامل إلى 13 عاملا.

1-2-4 قطاع الزراعة

انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسة في قطاع الزراعة بنسبة 53 % حيث انخفض من 22.54 عامل قبل الإغلاق إلى 10.7 عامل بعد الإغلاق. وسجل أعلى انخفاض في متوسط عدد العاملين في المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملا بنسبة 63 % حيث تراجعت من 45 إلى 16.75 عامل، تليه المؤسسات العاملة في الضفة التي توظف من 5-9 عامل حيث انخفض متوسط عدد العاملين بنسبة 54 %، فقد تراجعت من 5.5 عاملين للمؤسسة إلى 2.5 عامل، وفي غزة بلغت النسبة 55 %، فقد تراجعت من 9 إلى 4 عاملين والمؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملا فقد تراجعت بنسبة 40 % من معدل 61 إلى 36.67 عامل، أما في المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا فقد انخفضت بنسبة 39 %، حيث تراجع معدل عدد العاملين من 13.6 إلى 8.29 للمؤسسة، وانخفض متوسط عدد العاملين في الشركات العاملة في الضفة والتي توظف أقل من خمسة عاملين بنسبة 25 % فقد تراجع من متوسط 2.67 إلى عاملين اثنين. أما في غزة فقد بلغت نسبة التراجع 66 % حيث تراجعت من متوسط ثلاثة عاملين للمؤسسة إلى عامل واحد.

1-2-5 قطاع المقاولات والتعهدات

انخفض متوسط عدد العاملين في المؤسسة في قطاع المقاولات والتعهدات بنسبة 71 % حيث انخفض من 51.2 عامل قبل الإغلاق إلى 14.8 عامل بعد الإغلاق. وكانت أعلى معدلات التراجع في المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا فقد تراجعت من 16.44 إلى 4.66 عامل للمؤسسة، وتراجعت المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا من 16.44 إلى 4.66 عامل للمؤسسة أما المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملا فقد تراجعت من 34.33 إلى 10 عاملين والمؤسسات التي توظف أكثر من 100 عاملا فقد تراجعت من 158.43 إلى 44.86 عامل للمؤسسة.

3-1 ساعات العمل

انخفض معدل عدد ساعات العمل اليومي للمؤسسات التي شملها المسح بكافة القطاعات من 11 إلى 6.23 ساعة بعد الإغلاق، أي بنسبة انخفاض قدرها 43٪. وكانت أعلى نسبة انخفاض في قطاع التعهدات والمقاولات حيث بلغت 51٪، يليه القطاع الصناعي 47٪، وقطاع الخدمات 44٪، ثم جاء قطاع التجارة في المرتبة الأخيرة حيث انخفض متوسط ساعات العمل اليومي من 11 إلى 7.13 ساعة يوميا أي بنسبة 35٪ (انظر الملحق الإحصائي، جدول رقم 6).

1-3-1 قطاع الصناعة

انخفض معدل ساعات العمل اليومي في القطاع الصناعي ضمن الشركات التي شملها المسح من 11.33 ساعة قبل الإغلاق إلى 6 ساعات عمل بعد الإغلاق أي بنسبة 47٪، وسجل معدل الانخفاض في ساعات العمل في المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين أعلى نسبة انخفاض فقد انخفض بنسبة 54٪ من 10.33 إلى 4.76 بعد الإغلاق، تليها المؤسسات التي توظف من 1-4 عاملين فقد انخفض معدل ساعات العمل بنسبة 47٪، إذ انخفض من 9.7 إلى 5.12 ساعة عمل يوميا بعد الإغلاق، وانخفض معدل ساعات العمل في المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملا بنسبة 47٪. إذ انخفض من 157.813 إلى 6.9 ساعة عمل يوميا، وفي المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا بنسبة 46٪ من معدل 12 إلى 6.5 ساعة عمل يومي بعد الإغلاق. أما في المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملا فقد انخفضت بنسبة 40٪ من 12.16 إلى 7.37 ساعة عمل.

2-3-1 قطاع الخدمات

انخفض معدل ساعات العمل اليومي في قطاع الخدمات ضمن الشركات التي شملها المسح من 10.5 قبل الإغلاق إلى 5.9 ساعة عمل بعد الإغلاق أي بنسبة 44٪، سجلت المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين أعلى نسبة انخفاض، حيث انخفضت بنسبة 67٪ من 9.66 إلى 3.3 بعد الإغلاق تليها المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملا فقد انخفضت بنسبة 63٪ من 15.89 إلى 5.89 ساعة عمل، وانخفض معدل ساعات العمل في المؤسسات التي توظف من 1-4 عاملين بنسبة 25٪، إذ انخفض من 8.5 إلى 6.4 ساعة عمل يوميا بعد الإغلاق، وانخفضت

ساعات العمل في المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملاً بنسبة 23٪. إذ انخفض من 8.4 إلى 6.5 ساعة عمل يوميا وفي المؤسسات التي توظف 10-25 عاملاً بنسبة 17٪ من معدل 9.33 إلى 7.77 ساعة عمل يوميا بعد الإغلاق.

3-3-1 قطاع التجارة

انخفض معدل ساعات العمل اليومي في قطاع التجارة للشركات التي شملها المسح من 11 قبل الإغلاق إلى 7.13 ساعة عمل بعد الإغلاق أي بنسبة 35٪، وسجلت المؤسسات التي توظف عشرة عاملين وقل من خمسة وعشرين عاملاً أعلى نسبة انخفاض بنسبة 44٪ من معدل 10.1 إلى 5.7 ساعات عمل يوميا بعد الإغلاق تليها المؤسسات العاملة في الضفة الغربية التي توظف من 5-9 عاملين حيث انخفض بنسبة 39٪ من 11.5 إلى 7 بعد الإغلاق أما في قطاع غزة فكانت نسبة الانخفاض 43٪ من 9.33 إلى 5.33، والمؤسسات التي توظف من 26-50 عاملاً فقد انخفضت بنسبة 41٪ من 11 إلى 6.5 ساعة عمل، وجاءت في المرتبة الأخيرة المؤسسات التي توظف من 1-4 عاملين بنسبة 33٪، إذ انخفض من 11.6 إلى 7.75 ساعة عمل يوميا بعد الإغلاق.

4-3-1 قطاع الزراعة

انخفض معدل ساعات العمل اليومي في قطاع الزراعة للشركات التي شملها المسح من 10 قبل الإغلاق إلى 5.62 ساعة عمل بعد الإغلاق أي بنسبة 44٪، وسجلت المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين أعلى نسبة انخفاض حيث انخفضت بنسبة 50٪ من معدل 12 إلى 6 ساعات عمل بعد الإغلاق، تليها المؤسسات التي توظف عشرة عاملين وقل من خمسة وعشرين عاملاً بنسبة 43٪ من معدل 9.14 إلى 5.2 ساعات عمل يوميا بعد الإغلاق، وفي المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملاً انخفضت نسبة ساعات العمل اليومي من 9.33 إلى 5.66 أي بنسبة 40٪، وفي المؤسسات العاملة في الضفة الغربية والتي توظف من 1-4 عاملين بنسبة 25٪، إذ انخفض من 8 إلى 6 ساعات عمل يوميا بعد الإغلاق، أما في غزة فقد انخفض بنسبة 55٪ من 9 ساعات قبل الإغلاق إلى 4 ساعات بعد الإغلاق، أما في المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملاً فقد انخفضت بنسبة 32٪ من 9.5 إلى 6.5 ساعة عمل.

5-3-1 قطاع التعهدات والمقاولات

انخفض معدل ساعات العمل اليومي في قطاع التعهدات والمقاولات ضمن الشركات التي شملها المسح من 8 قبل الإغلاق إلى 3.9 ساعة عمل بعد الإغلاق أي بنسبة 51 %، وكانت أعلى نسبة انخفاض في المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين انخفض بنسبة 60 % من 10 إلى 4 بعد الإغلاق تليها المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملا بنسبة 55 % إذ انخفض من 9.14 إلى 4.14 ساعة عمل يوميا والمؤسسات التي توظف من 26-50 عاملا فقد انخفض بنسبة 54 % من 8.67 إلى 4 ساعات عمل، والمؤسسات التي توظف من 1-4 عاملين انخفض معدل ساعات العمل بنسبة 48 %، إذ انخفض من 7.66 إلى 4 ساعات عمل يوميا بعد الإغلاق وفي المؤسسات التي توظف عشرة عاملين وقل من خمسة وعشرين عاملا بنسبة 46 % من معدل 8.5 إلى 4.6 ساعات عمل يوميا بعد الإغلاق.

1-4 الطاقة الإنتاجية المستغلة

انخفض معدل الطاقة الإنتاجية المستغلة للمؤسسات التي شملها المسح لكافة القطاعات من 80 % إلى 31.5 % بعد الإغلاق، أي بنسبة انخفاض قدرها 60.6 %، وانخفضت الطاقة الإنتاجية المستغلة في قطاع الصناعة بنسبة 60 % في القطاع الصناعي من نسبة 77 % إلى 30.72 % وفي قطاع التعهدات والانشاءات بنسبة 73 % من 84.6 % إلى 23.2 % (انظر الملحق الإحصائي، جدول رقم 7).

1-4-1 قطاع الصناعة

انخفض معدل الطاقة الإنتاجية المستغلة للشركات الصناعية التي شملها المسح من 77 % قبل الإغلاق إلى 30.72 % بعد الإغلاق أي بنسبة تراجع 60 %، وبلغت نسبة المؤسسات المغلقة (التي تعمل بـ 10 % أو اقل من طاقتها الإنتاجية) في القطاع الصناعي 17 %.

وسجلت المؤسسات الصناعية التي توظف من 5-9 عاملين أعلى نسبة انخفاض قدرها 71 %، حيث انخفضت النسبة من 80.79 % قبل الإغلاق إلى 23.16 % بعد الإغلاق، وبلغت نسبة المؤسسات المغلقة (التي تعمل بـ 10 % أو اقل من طاقتها الإنتاجية) في هذه الفئة 35 %، تليها المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا بنسبة 62 % من 80.1 % قبل الإغلاق إلى 30.1 % بعد الإغلاق، وبلغت نسبة المؤسسات المغلقة في هذه الفئة 18.5 %، وانخفض معدل الطاقة الإنتاجية المستغلة في المؤسسات التي توظف من 1-4 عاملين بنسبة 54 %، إذ انخفض من 81.6 % قبل الإغلاق إلى

37.33 % بعد الإغلاق، وبلغت نسبة المؤسسات المغلقة في هذه الفئة 31 %، أما في المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملا فقد انخفضت بنسبة 54 % من 79.55 % إلى 36.45 % بعد الإغلاق، وبلغت نسبة المؤسسات المغلقة في هذه الفئة 21، وانخفضت الطاقة الإنتاجية المستغلة في المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملا بنسبة 52 % إذ انخفضت من 77.08 % قبل الإغلاق إلى 36.75 % بعد الإغلاق.

1-4-2 قطاع التعهدات والمقاولات

انخفض معدل الطاقة الإنتاجية المستغلة للشركات التي شملها المسح في مناطق معينة من 84.6 % قبل الإغلاق إلى 23.3 % بعد الإغلاق أي بنسبة 73 %، وانخفض معدل الطاقة الإنتاجية المستغلة في المؤسسات التي توظف من 5-9 عاملين بنسبة 81 % من 80 % قبل الإغلاق إلى 15 % بعد الإغلاق، تليها المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملا بنسبة 77.1 % إذ انخفض من 99 % قبل الإغلاق إلى 21.67 % بعد الإغلاق، تلك التي توظف من 1-4 عاملين بنسبة 74 %، إذ انخفض من 83.33 % قبل الإغلاق إلى 21.67 % بعد الإغلاق، في المؤسسات التي توظف من 26-50 عاملا فقد انخفضت بنسبة 71.67 % من 100 % قبل الإغلاق إلى 28.33 % بعد الإغلاق وانخفضت الطاقة الإنتاجية المستغلة وفي المؤسسات التي توظف من 10-25 عاملا بنسبة 66 % من 90 % قبل الإغلاق إلى 30 % بعد الإغلاق.

الجزء الثالث

1.1 الاستنتاجات الرئيسية

إن الغالبية العظمى من مؤسسات وشركات القطاع صغيرة وصغيرة جدا وتمثل المؤسسات التي توظف أقل من 5 عاملين ما نسبته 89.9% والتي توظف من 1-9 عاملين ما نسبته 96.46% في حين لا يتجاوز عدد المؤسسات التي توظف من 10-19 عاملا ما نسبته 2.35% وذلك للعام .

تشكل المؤسسات الصغيرة التي توظف اقل من 25 عاملا العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني وعاملا أساسيا في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، إذ تساهم هذه المؤسسات بتوظيف ما مجموعه 286366 عاملا للعام 1999 أي ما نسبته 61.3% من مجموع الأيدي العاملة في الاقتصاد المحلي وما نسبته 89.2% من مجموع العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني ويشمل ذلك العاملين في قطاعي البناء والتشييد في الشركات المصنفة والعاملين في القطاع الزراعي، كما تساهم المؤسسات التي توظف اقل من 25 عاملا بما نسبته 24.06% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء العاملين في القطاع الزراعي للعام 1999.

وتتسم المؤسسات الصغيرة الفلسطينية بتدني رأس المال/ للعامل (Capital Labor Ratio) حيث بلغ متوسط رأس المال / عامل 6730 دولارا أمريكيا للشركات العاملة في القطاع الصناعي²².

وتواجه المشروعات الصغيرة عددا كبيرا من المشاكل التي من أهمها نقص التمويل وضعف الخدمات المساندة لها، و قلة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة الذي يسمى بـ Business Culture والذي يحابي المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص الفلسطيني كتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والبنية التحتية المهترئة، والاختلالات الهيكلية والمناخ القانوني غير الملائم لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتشكل سياسة العقوبات الإسرائيلية وإجراءات الاحتلال عاملا حاسما في تدمير المناخ الملائم لنمو المشروعات الصغيرة ولجم تطورها الطبيعي بشكل Micro – Small –Medium بل على العكس من ذلك كان اثر هذه الإجراءات سلبيا بحيث ان معظم المؤسسات اتخذت نموا ذا طابع عكسي بشكل Medium –Small – Micro

ونقص المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة من حيث مساهمتها في التوظيف ودورها في توفير صافي فرص العمل ومساهمتها في الصادرات والواردات ومعدل Birth and Death Rates لهذه المؤسسات.

2.1 التوصيات

1- ضع قانون يقر للمؤسسات الصغيرة بدورها الهام في التنمية الاقتصادية الفلسطينية وضرورة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لنمو متوازن وتنمية سليمة وأن يراعى في القانون ما يلي:

- وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة استناداً إلى معايير معينة، بهدف خلق بيئة ملائمة من الناحية القانونية للمؤسسات الصغيرة وبلورة سياسات اقتصادية لدعمها.
- تشجيع نمو المؤسسات الصغيرة وتطورها.
- تشجيع رفاه المبادرين وموظفي المؤسسات الصغيرة.

2- ضمان تمثيل ملائم للمشروعات في مؤسسات القطاع الخاص للدفاع عن أوضاع هذه المؤسسات وتمثيل مصالحها، وتوفير الخدمات والاستشارات المستمدة من الاحتياجات الفعلية لهذه المؤسسات عن طريق تأسيس هيئة تتمتع باستقلال ذاتي، تعنى بالمؤسسات الصغيرة، يكون رئيسها من القطاع الخاص يقوم بالمهام التالية:

- ◆ قياس التكاليف المباشرة والتأثيرات الأخرى للتشريعات الحكومية على المؤسسات الصغيرة.
- ◆ دراسة ورصد الدور المتغير للمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد ورفع ذلك في تقارير.
- ◆ تحديد اثر هيكلية الضرائب على المؤسسات الصغيرة.
- ◆ دراسة قدرة المؤسسات والأسواق المالية على الإبقاء بالمتطلبات الائتمانية للمشروعات الصغيرة.
- ◆ رفع التوصيات بإجراءات محددة من شأنها خلق بيئة ملائمة تمكن المؤسسات من المنافسة.

3- تطوير برامج تكفل ديناميكية المشروعات الصغيرة وتسهيل دورها في تنمية اقتصادية مستدامة على أن تشمل:

- تحديث المعدات.
- تطوير الإدارة.
- التطوير الهيكلي للمؤسسات الصغيرة.
- تنشيط الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة.

- توفير الأيدي المدربة للمشروعات الصغيرة من خلال التدريب المهني.
- توفير المعلومات.

4- شجيع الروح الريادية بين الطلبة والخريجين الجدد وتطوير برنامج يفي باحتياجات ومتطلبات المشروعات الصغيرة لتطوير مهارات العاملين بها.

5- تأسيس ما تسمى جائزة الدولة لافضل مشروع صغير من حيث وضع معايير معينة لمنح الجائزة، على سبيل المثال سرعة النمو، والقدرة على نقل واستخدام التقنية، والإبداع والإدارة.

6- توفير نظام إحصائي خاص بالشركات حسب فئات حجم العمالة (Size Employer) يعنى بفرص العمل التي توفرها المؤسسات أو تفقدها (Created or Lost) وموزعة قطاعيا.

7- توفير نظام إحصائي خاص بالشركات الداخلة إلى السوق والخارجة منه Death & Birth Business، يعنى بتوزيع هذه الشركات قطاعيا وحسب فئات العمل، وصافي فرص العمل التي توفرها الشركات الجديدة والأخرى التي تفقدها الشركات الخارجة من السوق، مع وضع نظام معلومات لتتبع التغيرات التي تمت على الشركات أو ما يسمى (Business Information Tracking System).

8- الحفاظ على معدل مقبول لبقاء الشركات الصغيرة، من خلال إنشاء بنوك متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة، ومنع إفلاسها على سبيل المثال، وتطوير وتشجيع سياسات الإقراض التي تحابي المشروعات وتأخذ في الاعتبار فرص تطورها والبعد الاجتماعي وليس فقط متطلبات الضمان.

9- تطوير ودعم وتسهيل محاولات المشروعات الصغيرة للحصول على التقنية المطلوبة لضمان بنائها وتحسين قدرتها على المنافسة.

3.1 الملحق الإحصائي

الجدول (1): توزيع المؤسسات وحصتها في التوظيف لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للعام 1995:

نسبة التوظيف		نسبة المؤسسات		
الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	
95000 مليون عامل	93469 مليون عامل	15780 مليون مؤسسة	5074 مليون مؤسسة	عدد المؤسسات / مليون
31.8 %	12.2 %	93.3 %	78.2 %	المؤسسات التي توظف اقل من 10 عاملين
24.9 %	27 %	6.2 %	20 %	المؤسسات التي توظف اكثر من 10 و اقل من 100 عامل
15.1 %	14.4 %	0.5 %	1.4 %	المؤسسات التي توظف اكثر من 100 و اقل من 500 عامل
28.1 %	46.3 %	1.0 %	0.3 %	المؤسسات التي توظف اكثر

				من 500 عامل
--	--	--	--	-------------

Sources:

- 1) U.S Small Business Administration (1995), state of small business, report for the president
- 2) The European Observatory for SMEs (1994), 2nd annual report, Small Business in Japan (1995), white paper on SME s in Japan.

الجدول (2): عدد المؤسسات العاملة في القطاع الخاص والعام موزعة قطاعيا حسب فئة حجم العمالة -1999:

النشاط	حجم العمالة						المجموع
	4-0	9-5	19-10	49-20	99-50	+100	
التعدين والمحاجر	181	146	22	8	5	1	363
الصناعات التحويلية	11879	2261	915	304	47	22	15428
الكهرباء وتزويد المياه	381	7	3	2	1	1	395
البناء	268	110	61	34	6	4	483
الموزعون بالجملة	40684	1063	209	45	4	1	42006
الفنادق والمطاعم	2645	159	47	33	4	1	2889
النقل ، التخزين والاتصالات	544	118	50	24	12	4	752
وسطاء ماليون	511	45	55	50	9	3	673
العقارات ، الإيجارات ونشاطات أخرى	2805	207	65	16	1	1	3095
التعليم	956	374	133	81	13	7	1564
الصحة والعمل الاجتماعي	2791	191	102	60	18	16	3178
الخدمات المجتمعية ، والشخصية الأخرى	3440	213	90	24	4	1	3772
المناطق الفلسطينية	67085	4894	1752	681	124	62	74598
النسبة	89.9	6.56	2.35	0.92	0.16	0.08	

ملاحظة : هذه الاحصائيات لا تشمل المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2001) - بيانات منشورة على الصفحة الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على الإنترنت.

الجدول (3): توزيع العاملين في المؤسسات الصغيرة دون اجر في القطاع الصناعي حسب فئات حجم العمالة للأعوام 1997، 1998 و 1999:

السنة	فئات حجم العمالة	نسبة العاملين دون اجر في المؤسسات التي توظف اقل من 25 عاملا
1997	(4-1) عاملين	27 %
	(9-5) عاملين	6 %
	(25-10) عاملا	3 %
	المجموع	36 %
1998	(4-1) عاملين	26 %
	(9-5) عاملين	5.7 %
	(25-10) عاملا	3.5 %
	المجموع	35 %
1999	(4-1) عاملين	23 %
	(9-5) عاملين	5.5 %
	(25-10) عاملا	3.5 %
	المجموع	32 %

المصدر:

1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - مسح القوى العاملة للعام 1999. دائرة النشر والتوثيق، رام الله - فلسطين.

2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - بيانات غير منشورة.

(4):

بعد الإغلاق							قبل الإغلاق							
														صفحة غربية
														ة
														صفحة الغربية
														لبناء
														الي

المصدر : عينة المسح

الجدول (5): متوسط عدد العاملين حسب فئة حجم العمالة قبل وبعد الإغلاق موزعة قطاعيا وفق عينة المسح:

بعد الإغلاق					قبل الإغلاق					
+50	50-26	25-10	9-5	4-0	+50	-26 50	25-10	9-5	4-0	
127.5 3	40.4	16.66	3.28	2.06	157.8	26.9 6	10.85	6.9	3.29	الصناعة
99.27	22.2	13.33	4.24	1.62	115.8	38.8	18	7.06	2.81	الخدمات
	26.5	9.9	4.96	1.68		26.5	14.4	6.43	2.46	التجارة / الضفة الغربية
-	20	13	3	2	-	30	20.75	5.67	4	التجارة / غزة
36.67	16.75	8.29	2.5	2	61	45	13.6	5.5	2.67	الزراعة / الضفة الغربية
-	-	-	4	1	-	-	-	9	3	الزراعة / غزة
44.86	10	4.66	4	2	158.4 3	34.3 3	16.44	8	2.33	التعهدات والبناء

المصدر: عينة المسح

الجدول (6): متوسط ساعات العمل اليومية حسب فئة حجم العمالة قبل وبعد الإغلاق موزعة قطاعيا وفق عينة المسح:

بعد الإغلاق					قبل الإغلاق					
+50	-26 50	25-10	9-5	4-0	+50	50-26	25-10	9-5	4-0	
6.9	7.37	6.5	4.76	5.12	13.0	12.16	12.0	10.33	9.7	الصناعة
6.5	5.88	7.77	3.3	6.4	8.4	15.88	9.33	9.66	8.5	الخدمات
	6.5	5.7	7.0	7.75		11.0	10.1	11.5	11.6	التجارة / الضفة الغربية
	6.0	9.0	5.33	6.0		12.0	10.5	9.33	10.0	التجارة / غزة
5.66	6.5	5.2	8.5	6	9.33	9.5	9.14	17	8	الزراعة / الضفة الغربية
-	-	-	6	4	-	-	-	12	9	الزراعة / غزة
4.14	4	4.6	4	4	9.14	8.67	8.5	10	7.66	التعهدات والبناء

المصدر: عينة المسح

الجدول(7): متوسط الطاقة الإنتاجية المستغلة اليومية حسب فئة حجم العمالة قبل وبعد الإغلاق موزعة قطاعيا وفق عينة المسح:

بعد الإغلاق					قبل الإغلاق					
+50	50-26	25-10	9-5	4-0	+50	50-26	25-10	9-5	4-0	
٪ 36.75	٪ 36.45	٪ 30.1	٪ 23.16	٪ 37.33	77.08 ٪	٪79.55	٪80.1	٪ 80.79	٪81.6	الصناعة
---	٪10	٪11.6	٪ 9.1	٪ 40	٪ 48	٪ 67.86	٪ 73.33	٪ 73.33	٪ 90	الفنادق والمطاعم / معدلات الإشغال
-	-	٪ 55	٪ 50.4	٪ 47.7	-	-	٪ 62	٪ 52	٪ 69.35	التجارة / الضفة الغربية / مبيعات داخل المحافظة
-	-	٪ 77.5	٪ 46.67	٪ 20	-	-	٪ 62.5	٪ 76.67	٪ 60	التجارة / غزة / داخل المحافظة
٪ 20	-	٪ 62.1	٪ 60	٪ 36.33	-	٪ 55	٪ 43.6	٪ 27.5	٪ 45.67	الزراعة / الضفة الغربية مبيعات داخل المحافظة
-	-	-	٪ 30	٪55	-	-	-	٪ 80	٪ 65	الزراعة غزة
٪ 21.67	٪ 28.33	٪ 30	٪ 15	٪ 21.67	٪ 99	٪ 100	٪ 90	٪ 80	٪ 83.33	التعهدات والبناء

المصدر: عينة المسح

4.1 قائمة المراجع العربية

- 1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام (2000) – التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 1999 ، بيانات منشورة على صفحة الإنترنت الجهاز المركزي للإحصاء www.Pcbs.org.
- 2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2001) – عدد المؤسسات وعدد المشتغلين حسب فئة حجم العمالة في الأراضي الفلسطينية-بيانات غير منشورة . دائرة النشر والتوثيق ، رام الله –فلسطين.
- 3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – المسح الصناعي للأعوام 1997 ، 1998 ، 1999 . دائرة النشر والتوثيق ، رام الله –فلسطين.
- 4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة للأعوام 1997 ، 1998 ، 1999 . دائرة النشر والتوثيق ، رام الله –فلسطين

References

- 1) Adam Smith, (1776) **The Wealth of Nations**. Carendon Press, Oxford.
- 2) Adrea Tyson (1992), **who's Bashing whom" Trade Conflict in High Technology Industries**, Washington D.C. Institute for International Economy and Lester Thurow head to head: The Coming Battle Among Japan, Europe and America.
- 3) David story., Watson R. Wynarczy K, p.(1987) “ **The Performance of Small Firms: Profits, Jobs and failures**, Croom Helm, Great Britain P.12.
- 4) Harrison, B. (1994), **Lean and Mea**, Basic Book, New York
- 5) E. F. Schumacher. (1973) **Small is Beautiful**. New York Harper and Row.
- 6) El-Gamal, M. et .al (2000), **Beyond Credit: A Taxonomy of SMEs and Financing Methods for Arab Countries**: A paper prepared for presentation at the ECES workshop to be held at MDF, Cairo, March 6-8, 2000.
- 7) Small Business Administration (SBA) together with the Office of Advocacy's Unit (1999), **The State of Small Business: Report on Small Business and Competition**: A report to the president-1998, United State Government Printing Office, Washington.
- 8) World Bank, (1978) **Employment and development of small enterprises**: sector policy paper, Washington DC. World Bank.
- 9) _____ **The European Observatory for SMEs** (1994), 2nd annual report, Small Business in Japan (1995), white paper on SME s in Japan.
- 10) _____ **The Role and Impact of Small Firms**. A report on small firms prepared by the office of _____ economic research of USA small business Administrative Office of Advocacy (1998).
- 11) _____ **APEC and SME s Policy Suggestions for an Action Agenda**, Chris University of Technology, Sydney.

